مجلة

كلية التربية

مجلة علمية محكمة. ربع سنوية

السنة الثانية عشر
العدد (٤٠)
أكتوبر ٢٠٢٤

الترقيم الدولي للطباعة : 2314-7423
الترقيم الدولي الالكتروني : 2735-5691
البريد الالكتروني : j_foea@Aru.edu.eg
الموقع الالكتروني : https://foej.journals.ekb.eg

الرؤية

أن نكون دورية علمية متميزة متخصصة في نشر المقالات والبحوث التربوية والنفسية. نسعى إلى التميز في نشر الفكر التربوي المتجدد والمعاصر، والإنتاج العلمي ذي الجودة العالية للباحثين في مجالي: التربية وعلم النفس، بما يعكس متابعة المستجدات، ويحقق التواصل بين النظرية والتطبيق

الرسالة

نشر وتأصيل الثقافة العلمية بين المتخصصين في المعاهد والمؤسسات العلمية المناظرة والمختصين من التربويين في الميدان التربوي من المعلمين والقيادات التربوية والباحثين، والارتقاء بمستوى الأداء في مجال التدريس والبحث العلمي من خلال نشر الأبحاث المبتكرة وعرض الخبرات الإبداعية ذات الصلة بهذا المجال، وإيجاد قنوات للتواصل والتفاعل بين أهل التخصصات المختلفة في الميدان التربوي على المستوى المحلي، والعربي، والدولي، مع تأكيد التنوع والانفتاح والانضباط المنهجي، ومتابعة الاتجاهات العلمية والفكرية الحديثة في المجال التربوي ونقلها للأوساط التربوية في مستوياتها المختلفة بغرض المساهمة في صناعة المعرفة

حقوق الطبع محفوظة

الترقيم الدولي للطباعة : 2314-7423
الترقيم الدولي الالكتروني : 2735-5691

مجلــة كليــة التربيــة

علمية محكمة ربع سنوية

(السنة الثانية عشر – العدد الأربعون – يوليو ٢٠٢٤)

https://foej.journals.ekb.eg

j_foea@aru.edu.eg

قائمة هيئة تحرير مجلة كلية التربية جامعة العريش

م	الاســـــم	الدرجة والتخصص	الصفة
أولا : الهيئة الإدارية العليا للمجلة			
١	أ.د حسن عبد المنعم الدمرداش		رئيس الجامعة
٢	أ.د سعيد عبد الله لافي رفاعي	أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية كلية التربية جامعة العريش	نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث
٣	أ.د. محمود علي السيد	أستاذ. علم النفس التربوي	عميد الكلية
٤	السيد الأستاذ أشرف عبد الفتاح		أمين عام الجامعة
٥	السيد الأستاذ صبري عطية		عضو قانوني
أولاً - الهيئة الإدارية للتحرير (مجلس الإدارة)			
٣	أ.د. زكريا محمد هيبة	أستاذ تربية الطفل بقسم أصول التربية	وكيل الكلية للدراسات العليا - نائب رئيس مجلس الإدارة
٤	أ.د. كمال عبد الوهاب أحمد	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة	وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب - عضو مجلس الإدارة
٥	أ.د. عصام عطية	أستاذ أصول التربية	رئيس قسم أصول التربية – عضو مجلس الإدارة
٦	أ.د نبيلة عبد الرؤوف شراب	أستاذ علم النفس التربوي	رئيس قسم علم النفس التربوي – عضو مجلس الإدارة
٧	أ.د إبراهيم محمد عبد الله	أستاذ المناهج وطرق التدريس	رئيس قسم المناهج وطرق التدريس – عضو مجلس الإدارة

٨	أ.م.د أحمد إبراهيم سلمي أرناؤوط	أستاذ الإدارة التعليمية والتربية المقارنة	رئيس قسم الإدارة التعليمية والتربية المقارنة - عضو مجلس الإدارة
٩	أ.م.د أحمد نبوي عيسى	أستاذ التربية الخاصة	رئيس قسم التربية الخاصة - عضو مجلس الإدارة
١٠	أ.م.د عزة حسن	أستاذ الصحة النفسية	رئيس قسم الصحة النفسية - عضو مجلس الإدارة
١١	أ. إسلام محمد الصادق	أمين الكلية	

ثانياً- الهيئة الفنية (الفريق التنفيذي) للتحرير

١	أ.د. محمد رجب فضل الله	أستاذ المناهج وطرق التدريس	رئيس التحرير (رئيس الفريق التنفيذي)
٢	د. محمد علام طلبة	أستاذ مساعد (مشارك)– مناهج وطرق التدريس	نائب رئيس هيئة التحرير– مسؤول متابعة أعمال التحكيم والنشر
٣	د. كمال طاهر موسى	أستاذ مساعد (مشارك) – مناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مسؤول الطباعة والنشر والتدقيق اللغوي
٤	د. أسماء محمد الشاعر	أخصائي علاقات علمية وثقافية – باحثة دكتوراه	عضو هيئة تحرير – إداري ومسؤول التواصل مع الباحثين
٥	د. حسن راضي حسن محمد	مدرس تكنولوجيا التعليم	عضو هيئة تحرير–ومسؤول إدارة الموقع الإلكتروني للمجلة عبر بنك المعرفة
٦	د. مها سمير محمود سليمان	مدرس– بقسم أصول التربية	عضو هيئة تحرير – مسؤول متابعة الأمور المالية

ثالثاً- الهيئة الفنية (المعاونة) للفريق التنفيذي للتحرير

٧	م.م. أحمد محمد حسن سالم	مدرس مساعد تكنولوجيا تعليم	عضو هيئة تحرير – إدارة الموقع الالكتروني للمجلة

٨	م.م. ناصر أحمد عابدين مهران	مدرس مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية	عضو هيئة تحرير – مساعد لمسؤول متابعة أعمال التحكيم والنشر – تجهيز العدد للنشر
٩	م. شيماء صبحي	معيدة بقسم المناهج وطرق التدريس	عضو هيئة تحرير – مساعد لمسؤول الطباعة والنشر وتجهيز العدد
١٠	م. حسناء علي حامد	معيدة بقسم علم النفس	عضو هيئة التحرير – مساعد مسؤول الاتصالات والعلاقات الخارجية والتواصل مع الباحثين
١١	أ.محمود إبراهيم محمد	مدير إدارة الشئون المالية	عضو هيئة تحرير – المسؤول المالي
رابعاً - أعضاء هيئة التحرير من الخارج			
١٢	أ.د عبد الرازق مختار محمود	أستاذ المناهج وطرق التدريس	كلية التربية – جامعة أسيوط
١٣	أ.د مايسة فاضل أبو مسلم أحمد	أستاذ علم النفس التربوي	المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي
١٤	أ.د ريم أحمد عبد العظيم	أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية	كلية البنات – جامعة عين شمس

البحث الرابع

قضايا التربية والتعليم في الدساتير المصرية

إعداد

أ.د/ رفعت عمر عزوز

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية - جامعه العريش

د/ أمينة محمد علام

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة العريش

الباحثة / الشيماء جمعة أحمد بكير

المعيدة بكلية التربية- جامعة العريش

قضايا التربية والتعليم في الدساتير المصرية

إعداد

أ.د. رفعت عمر عزوز
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية - جامعه العريش

د. أمينة محمد علام
مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة العريش

الباحثة / الشيماء جمعة أحمد بكير
المعيدة بكلية التربية- جامعة العريش

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع قضايا التربية والتعليم في مصر، ورصدها من خلال الدستور والقوانين والواقع، وذلك من خلال تناول أهم قضايا التربية والتعليم في الدساتير المصرية منذ دستور١٩٢٣م وحتى دستور ٢٠١٩ المعدل لدستور ٢٠١٤، و من أهم هذه القضايا(قضية مجانية التعليم، قضية إلزامية التعليم، قضية تكافؤ الفرص وقضية الأمية الهجائية والرقمية)، بالإضافة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للدستور، كما تتبعت الباحثة واقع تنفيذ هذه القضايا في الدولة ودرجة تحققها كما جاءت بالدساتير المصرية والقوانين واللوائح المنبثقة منه، وتم وضع تصور مقترح لمعالجة القضايا التعليمية طبقاً للدستور المصري لعام ٢٠١٤ وتعديلاته لعام ٢٠١٩. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في رصد الأحداث التاريخية المتعلقة بقضايا التربية والتعليم بالإضافة إلي تحليلها ونقدها مع ما نصت عليه الدساتير المصرية والقوانين، وتوصلت الدراسة إلي وجود تناقض بين ما نصت عليه الدساتير وبين الواقع الفعلي؛ إذ أشارت معظم الدراسات الواقعية إلى اتساع الفجوة بين القانون والواقع، وتم وضع تصور مقترح لمعالجة هذا التناقض.

Abstract

The current study aimed to identify the reality of education issues in Egypt, and monitor them through the constitution, laws and reality, by addressing the most important issues of education in the Egyptian constitutions since the 1923 constitution until the 2019 constitution amending the 2014 constitution, and the most important of these issues (the issue of free education, the issue of compulsory education, the issue of equal opportunities and the issue of alphabetical and digital illiteracy), in addition to clarifying the conceptual framework of the constitution The researcher also tracked the reality of the implementation of these issues in the state and the degree of their achievement as stated in the Egyptian constitutions And the laws and regulations emanating from it, and a proposed vision was developed to address educational issues in accordance with the Egyptian Constitution of 2014 and its amendments of 2019. The researcher used the descriptive analytical approach and the historical approach in monitoring historical events related to education issues in addition to analyzing and criticizing them with what was stipulated in the Egyptian constitutions and laws, and the study found that there is a contradiction between what is stipulated in the constitutions and the actual reality, as most realistic studies indicated the widening gap between law and reality, and a proposed conception was developed to address this contradiction.

مقدمة:

إن الحاجة إلى الاهتمام بالتربية والتعليم من أهم الاحتياجات، و من أهم ركائز التنمية المستدامة في وقتنا الحاضر؛ حيث يحتل التعليم مكانة متقدمة في أولويات خطط الحكومة المصرية لتنمية مصر وأنه مفتاح تجديد الدولة، كما يعد التعليم من أكبر القضايا التي تمثل قضية أمن قومي في مصر، فصلاح التعليم يمثل

جزءاً كبيراً من صلاح المجتمع، إلى جانب التربية القويمة والسوية للإنسان، فلابد من الاهتمام بالتربية والتعليم والقضايا المتعلقة به.

ومن هنا كان لابد من الرجوع إلى الدساتير و التشريعات والقوانين التي تنظم وتهتم بقضايا التربية والتعليم، حيث اهتمت الدولة منذ قديم الأزل بالتعليم، ويعد والتعليم هو الهدف الأسمى في تاريخ البشرية. ولا يخاطب الدستور الدولة فحسب ولا يقتصر نطاق إلزاميته علي الأجهزة الرسمية، وإنما هو عقد يلزم ويخاطب الأمة بأسرها، فالدساتير لا تهدف لمجرد تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وإنما أيضاً لوضع أسس حاكمة لمختلف أشكال العلاقات في المجتمع.(بسيوني وهلال ،٢٠١٢، ص١٨٦).ونتيجة هذا الترابط بين دستور الدولة ومؤسساتها كالمؤسسة التعليمية، يتبادر إلى الذهن مسألة وهي مدي مراعاة النصوص الدستورية لقضايا التعليم ومشكلاته، علي أساس أن الدستور يوضع ليعبر عن آمال المجتمع وطموحاته من نظام التعليم، ويتبادر أيضا مسألة: احترام تنفيذ النصوص الدستورية المتعلقة بالتعليم، وتوفير الضمانات اللازمة، وذلك إذا ما تبين أنها تعالج تلك القضايا أو بعض جوانبها. فالعبرة ليست فقط في وجود دستور يحمل في طياته نصوصا تعكس اهتمام الدولة بالتعليم، ولكن أيضا توفير الضمانات التي تكفل تنفيذها علي أرض الواقع. (عيد ،٢٠١٤، ص٩٩).

وتتناول هذه الدراسة أربع قضايا من قضايا التربية والتعليم التي أقرتها الدساتير، وهي قضية مجانية التعليم، إلزامية التعليم، تكافؤ الفرص التعليمية، بالإضافة إلي قضية الأمية الهجائية والرقمية، فقد احتلت هذه القضايا مكانة كبيرة في الدستور، كما تناولت كافة الدساتير بعض منها كمجانية التعليم وإلزاميته منذ أول دستور مصري تم إنشاؤه وحتي آخر دستور والذي تم وضعه في عام ٢٠١٩ وهو الدستور المعدل لدستور ٢٠١٤م. وتناولت بعض الدساتير قضية تكافؤ الفرص وقضية الأمية الهجائية والرقمية، فمع النظر والتدقيق في بعض قضايا التربية والتعليم التي تم توضيحها والتأكيد عليها في الدستور المصري، تبين أن هناك تناقض كبير

في تنفيذ هذه القضايا علي أرض الواقع، ولكنها وردت في الدستور بشكل يسعي إلي ضبط التعليم داخل الدولة.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعاني التعليم من كثير من المشكلات التي تهدد استقراره، حيث يؤدي الخلل في العملية التعليمية إلي انحدار المستوى التعليمي، والذي يتسبب في ضعف الدولة، فالتعليم هو أحد الركائز الأساسية التي تستقيم الدولة باستقامتها، وبالرجوع إلي القوانين والواقع، ويتضح أن هناك خللاً في كثير من قضايا التربية والتعليم التي أثرت علي التعليم بصورة سلبية، ويرجع السبب إلي التناقض بين ما نص عليه الدستور والقانون وبين الواقع الفعلي الذي نعيشه.

فعلي الرغم من أن كل الدساتير المصرية نادت بمجانية التعليم، إلا أن الواقع خالف ذلك ولم يعد التعليم مجانياً إلا بشكل صوري، أو كما يقال: إنه حبر على ورق، ويرجع السبب لاتجاه أولياء الأمور للدروس الخصوصية، والتوسع فيها بشكل كبير، فأصبح الطالب يتغيب عن المدرسة من أجل المداومة علي الدروس الخصوصية، وكذلك اهتمامهم بتدريس أبنائهم في المدارس التجريبية والخاصة والمدارس اليابانية، والتي تفرض تكلفة كبرى علي أولياء الأمور للدراسة بها في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وبالرغم من جهود الدولة في تمويل التعليم، إلا أن هناك العديد من الأسباب التي جعلت مجانية التعليم تتلاشي تدريجياً أو تكاد تختفي، وستتم مناقشتها أثناء الدراسة الحالية.

كما أكد الدستور على إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي، وبالرغم من ذلك نجد أن أعداد الملتحقين بالتعليم أكبر بكثير من المخرجات في نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وذلك نتيجة لتسرب الطلاب من المدرسة نتيجة لظروف اجتماعية ومادية، مما يتسبب في حدوث الهدر التعليمي، مما يؤكد أن الإلزامية لا يلتزم بها بعض أولياء الأمور خاصة في القرى، حيث يفضلون تعليم أبنائهم الحرف بدلاً من التعليم والذهاب إلى المدرسة.

أما تكافؤ الفرص التعليمية ويقصد بها حصول كافة التلاميذ في سن الإلزام والذي يختلف باختلاف الدول (ويبدأ في مصر في سن السادسة) علي التعليم ذي جودة جيدة، وأن يكون مبنياً على أساس القدرات العقلية والذهنية والمواهب وليس على أساس اللون أو الدين أو العرق، ولا توضع فروق بين التلاميذ بسبب الظروف المادية والاجتماعية، وأن يستطيع كل فرد في هذا المجتمع الحصول على مقعد دراسي يساعده على نمو أفكاره وقدراته وتكون العدالة وتكافؤ الفرص هي المبدأ الاساسي في التعليم.

وتشير المادة (٢٥) من دستور ٢٠١٩م المعدل لدستور ٢٠١٤م إلى أن تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة. وبالرغم من تأكيد الدستور علي محو الأمية منذ دستور ١٩٧١م، ولكن ظلت الأمية متفشية بنسبة كبيرة، وعلي الرغم من اهتمام الدولة بوضع خطط كبرى لمحو أمية الكبار، إلا أن هناك كثيراً من التحديات التي تعيق محو الأمية، ولم تقتصر محو الأمية علي الأمية الهجائية كما في دستور ١٩٧١م،ولكن اتسعت لتشمل الأمية الرقمية، حيث إننا حالياً في عصر العولمة، وهو العصر الذي يتطلب مواكبة التقنيات الحديثة والتعامل مع مكونات الذكاء الاصطناعي؛ لذلك أشار الدستور لمحو كل من الأمية الهجائية والرقمية في دستور ٢٠١٤م ودستور ٢٠١٩م المعدل لعام ٢٠١٤م، ومن هنا تبرز تساؤلات الدراسة فيما يلي:

وتتضح مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي:-ما أهم قضايا التربية والتعليم في الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣ وحتي دستور ٢٠١٩ المعدل لسنة٢٠١٤؟

1-ما الإطار المفاهيمي للدستور؟

٢- ما الظروف المجتمعية التي أدت لإقرار الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣م وحتي دستور ٢٠١٩م المعدل لدستور ٢٠١٤؟

٣- ما واقع تنفيذ هذه القضايا بالدساتير المصرية منذ ١٩٢٣ وحتي ٢٠١٤ والمعدل لسنة ٢٠١٩م ؟

٤- ما التصور المقترح لمعالجة القضايا التعليمية طبقا للدستور المصري لعام ٢٠١٤ وتعديلاته لعام ٢٠١٩م؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تتبع بعض قضايا التعليم في الدستور المصري علي مر السنين بداية من أول دستور مصري صدر عام ١٩٢٣ وحتى دستور ٢٠١٤ مع عمل تحليل ونقد للمواد ومقارنتها في سياقها التاريخي مع الواقع لتحقيق ما يلي:

١. التعرف علي الإطار المفاهيمي للدستور مع توضيح بعض المفاهيم المرتبطة به.
٢. رصد كافة التشريعات المدرجة في الدستور والتي تختص بقضايا التربية والتعليم التي سيتم تناولها داخل الدراسة، بالإضافة إلى القوانين واللوائح المنبثقة من الدستور.
3. تناول بعض قضايا التربية والتعليم في إطار الظروف المجتمعية مع تحليلها ونقدها في الواقع، وتتمثل القضايا في:

أ- قضية مجانية التعليم. ب- قضية إلزامية التعليم.

ج- قضية تكافؤ الفرص في التعليم. د- قضية الأمية الهجائية والرقمية.

٤.وضع تصور مقترح لمعالجة المشكلات الناتجة عن الاختلاف بين ما ينص عليه الدستور وبين الواقع.

رابعاً: أهمية الدراسة:

١. تحليل قضايا التربية التعليم في الدستور المصري وتناولها بين الواقع المجتمعي وما ينبغي أن تكون عليه للارتقاء بالدولة، وتنفيذا لما يقره الدستور في مواده.
٢. مناقشة قضية مجانية التعليم كمادة في الدستور وضعت منذ أول دستور مصري وما تتسم به المجانية علي أرض الواقع في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، ومزاولة مهنة الدروس الخصوصية لكل من الطلاب والمعلمين، و التحاق التلاميذ بالمدارس الخاصة ذات التكلفة المرتفعة.
٣. مناقشة قضية إلزامية التعليم وتناولها بين نصوص الدستور والواقع المجتمعي.

٤. مناقشة قضية تكافؤ الفرص التعليمية، وهل تحقق الدولة تكافؤ الفرص والمساواة بين الأفراد في التعليم علي أرض الواقع.

٥. الاهتمام بقضية الأمية الرقمية، ومعرفة جهود الدولة في معالجة هذه المشكلة في ضوء العولمة والانفتاح الرقمي، وتوجيه الاهتمام لمحو الأمية الهجائية في مصر.

خامساً: مصطلحات الدراسة

الدستور Constitution

يعرف الدستور **Constitution** : بأنه مجموعة المواد الأساسية التي تعمل علي تحديد هوية الدولة وإدارتها واقتصادها وماهيتها، كما يحدد طبيعة العلاقة التي تحكم العقد الاجتماعي الذي يوضح علاقة المواطنين بالدولة والأرض والثقافة والمجتمع، ويمكن القول: إن الدستور هو عنوان الدولة، والحاكم الأعلى لتشريعاتها، إذ أنه الإطار الذي تعمل الدولة بمقتضاه في مختلف الأمور المرتبطة بالشؤون الداخلية والخارجية.(مدكور،٢٠١٧م،ص٩٣٩).

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لمناسبتهم لطبيعة الدراسة، حيث أنهما أنسب المناهج لهذه الدراسة؛ حيث إن هذا المنهج الوصفي التحليلي لا يقف عند حد وصف الظاهرة محل الدراسة بل يتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير والمقارنة والتقويم للوصول لتعميمات ذات معنى، وذلك بوصف وتحليل قضايا التربية والتعليم في الدساتير المصرية والوقوف على أهميتها لخدمة المجتمع، وتستخدم الباحثة التخليل لتتبع قضايا التربية والتعليم منذ أول ودستور وحتى دستور٢٠١٩م المعدل لدستور ٢٠١٤م، مع تناول نبذة عن تلك القضايا قبل الدستور وذلك لتحقيق الاستفادة في معالجة قضايا التربية والتعليم.

سابعاً: حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود التالية:

حدود موضوعية وتتمثل في :

١- قضية مجانية التعليم. ٢- قضية إلزامية التعليم.

٣- قضية تكافؤ الفرص في التعليم ٤- قضية الأمية الهجائية والرقمية.

حدود مكانية :

والتي اقتصرت على دولة جمهورية مصر العربية.

حدود زمانية:

قامت الباحثة بتطبيق الدراسة في العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٤م.

حدود بشرية :

قامت الباحثة بتطبيق الدراسة التحليلية علي المستفيدين من مرحلة التعليم الأساسي والقائمين عليها.

نتائج الدراسة التحليلية وتفسيرها

فيما يأتي عرض نتائج الدراسة التحليلية وتفسيرها:

المحور الأول: تحليل قضايا التربية والتعليم والظروف المجتمعية المرتبطة بها قبل صدور الدستور.

تم تناول قضايا التربية والتعليم الأربع(قضية مجانية التعليم، قضية إلزامية التعليم، قضية تكافؤ الفرص، قضية الأمية الهجائية والرقمية) قبل الدستور بداية من العصر الفرعوني وحتى الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م.

- تفسير نتائج المحور الأول:

فيما يلي تفسير النتائج المتعلقة بالمحور الأول، وهو التعرَف على قضايا التربية والتعليم قبل وضع اول دستور مصري عام ١٩٢٣م، حيث كشفت نتائج الدراسة التحليلية الآتي:

١-**في العصر الفرعوني:** يمكن تقسيم التعليم في العصر الفرعوني إلى تعليم خاص هو التعليم الموجود في المدارس الأولية والمدارس المتقدمة وتعليم حكومي مدارس الإدارات حيث إن التعليم الخاص يتم داخل القصور الملكية بواسطة الكهنة، أما التعليم الحكومي يتم عن طريق الإدارات بتوفير تعليم بالمجان مع منح المتعلم وجبة

وراتب لاستكمال التعليم، وعلى الرغم من أنه كان يقال أن التعليم كان متاحاً للجميع، إلا أن الجميع لم يكن قادراً على التمتع بهذا الحق نتيجة لاختلاف المصروفات في المدارس الأولية والمدارس المتقدمة، ونستنتج من ذلك أن التعليم لم يكن مجانيا ولم تتحقق تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب في العصر الفرعوني، أما عن الإلزام، فلم يكن هناك قوانين تلزم الأبناء بالذهاب للتعليم أو للكتاتيب بل كان متاحاً حسب الحالة الاقتصادية للأسرة، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات قد أثبتت أن الأمية كانت متفشية في العصر الفرعوني، لكن ترى الباحثة أن الأمية لم تكن عائقا أمام تحقيق التطور في العصر الفرعوني، لأن جميع الأفراد كانوا يعملون ويتعلمون أكثر من العلم، فكان الجميع يعمل والجميع يتكاتف من أجل بناء الحضارة القديمة.

٢- **في العصر اليوناني والروماني:** فيما يتعلق بمجانية التعليم فقد أشارت الدراسات أن التعليم لم يكن مجانياً، حيث كان ينفق الطلاب وأولياء أمورهم الأموال على التعليم وكانت طبقات الفقيرة لا تمتلك المال، فلم تكن تستطيع إرسال أبنائهم إلى المدرسة والحصول على التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، كما أشارت الدراسات إلى أن هناك بعض الأسر الغنية التي كانت تستدعي معلماً إلى منزلها، وهذا ما يعرف حالياً بالدروس الخصوصية، فقد كان يُمنح المعلم مبلغاً من المال مقابل تعليم خاص، وفيما يتعلق بإلزامية التعليم فقد ورد نصا أن التعليم لم يكن إجبارياً، وقد أشارت الدراسات إلى غياب الإلزام في التعليم الابتدائي والتقدمي، أما فيما يتعلق بتكافؤ الفرص، فيتضح عدم تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم، حيث كان التعليم غير مجاني ومعنى ذلك عدم القدرة على حصول جميع الأبناء على حق التعليم وبالتالي لم يتحقق تكافؤ الفرص، فمجانية التعليم تتناسب تناسباً طردياً مع تكافؤ الفرص كلما تحققت المجانية تحققت تكافؤ الفرص، ولم تذكر الدراسات القديمة أي نسب أو معدلات للأمية في مصر في هذا العصر، ولكن يمكن أن يستدل عليها من خلال الأوضاع التي سادت في المجتمع المصري في ذاك الوقت، فمع عدم التحاق الأطفال الفقراء بالتعليم، كان من الحتمي زيادة نسبة الأمية كحالة طبيعية لعدم التحاق التلاميذ في سن الالتحاق بالتعليم.

٣- **في العصر القبطي:** بالنسبة لمجانية التعليم في العصر القبطي، فقد أثبتت الدراسات أن التعليم الأولي أو التعليم الابتدائي كان مجانياً، فلم يلزم أولياء الأمور بدفع أجر مقابل تعليم أبنائهم، أما فيما يتعلق بإلزامية التعليم، فقد نادت الدولة القبطية بإلزام التلاميذ للالتحاق بالتعليم الابتدائي أو التعليم الأولي في سن معين، ولكن لم تحدد سن معين لهذا الإلزام مما يدل على عدم الجدية في الإلزام، و فيما يخص تكافؤ الفرص، فيمكن القول: إنه تم تحقيق تكافؤ الفرص؛ لأن التعليم في العصر القبطي كان مجانياً وكان إجبارياً أيضاً، ويمكن اعتبار أنهم دعائم تحقيق تكافؤ الفرص، ثم نذهب إلي قضية الأمية، فقد حرص القديس أنطونيوس علي محو أمية طلاب الفضيلة والحياة الكنسية في المدارس الرهبانية، حيث قام بتنظيم مدارس الرهبانية وتحدد مدة الدراسة فيها علي أن تكون ثلاث سنوات، يُتم فيها الراهب القراءة والكتابة علي يد أحد الرهبان الأكفاء، وبلغ عدد الراهبين والراهبات في هذه المدرسة ٤٠٠ راهب وراهبة.(سوريال،١٩٤٨،ص١٧٠). وعلى الرغم من أن محو الأمية لم يكن للأطفال صغار السن الذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم في سن مبكر إلا أنه كان أمراً إيجابياً أن يهتم القديس بمحو أمية رهبان المستقبل.

٤- **في العصر الإسلامي:** ونري أن التعليم في العصر الإسلامي كان مجانياً فلم يسع أحد لتحصيل مقابل مادي نظير تعليم الأبناء، فكان عملاً يبتغون به رضا الله عز وجل، أما عن إلزامية التعليم، فلم تكن هناك لوائح تلزم الأبناء بالتعليم ولكن مع انتشار الإسلام، رغب الآباء تعليم أبنائهم لنيل رضا الله سبحانه وتعالي، أما فيما يخص تكافؤ الفرص، فقد كان التعليم متاحاً لكل الأبناء فقراء كانوا أم أغنياء، مسلمين أو غير مسلمين، ولم تذكر أي إحصائيات عن الأمية في ذاك الوقت، لأنه ربما كانت إتاحة التعليم هي أحد خطوات محو الأمية، نتيجة لاهتمام الأسر بإلحاق أبنائهم بالتعليم نتيجة إدراك القيمة الكبرى والمنفعة التي تعود على عليهم نتيجة تعليم، وربما يكون التأثير سلباً، ولا تصبح الإتاحة منحة لعدم اقترانها بالإلزامية، مما يدعو بعض الأسر إلى عدم الاهتمام بالقيمة السامية للتعليم وتوجيه فكر أبناءهم نحو العمل وكسب المال بدلاً من التعليم.

٥- **في العصر العثماني:** إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مصر في ذاك الوقت لن يتمكن الأفراد داخل المجتمع المصري من الحصول على التعليم، وذلك يعود إلى انتشار الفقر فلا يمكن تدعيم مجانية التعليم لأن المجانية تحتاج إلى اقتصاد عالي القدرة على الإنفاق على العملية التعليمية، كما أدت الظروف العصيبة التي تتعرض لها البلاد إلي عدم تحقق إلزامية التعليم أو تكافؤ الفرص مما يترتب عليه زيادة نسبة الأمية بين الأبناء، وتطور المشكلة بدلاً من صغر حجمها.

٦- **بعد الحملة الفرنسية وتولي محمد علي وخلفاؤه:** إن التعليم الابتدائي كان مجانياً في عهد محمد علي وعباس وسعيد، ولكنه لم يكن متاحاً للجميع، لعدم الاهتمام به والتركيز والاعتناء بأمور الجيش والبحرية وغيرها من المدارس التجهيزية التي أنشأها محمد علي، وفيما يخص تكافؤ الفرص، فلم يتحقق تكافؤ الفرص نتيجة لعدم الاهتمام بالكتاتيب وجعلها تعليماً خاصاً علي الرغم من وجود مدارس ابتدائية، كما أنه لم يتم تسجيل عدد الأميين خلال تلك الفترة، و لكن من المحتمل أن يكون عدد الأميين قد زاد بسبب إهمال التعليم الابتدائي الذي يعتبر حجر الزاوية الذي لا يزال يلعب دوراً هاماً في تطور الإنسان في المجتمع.

٧- **في عهد الخديوي إسماعيل:** وفي عام ١٨٧٤م، كانت بداية ظهور فكرة المصروفات المدرسية، على أساس إشراك الأهالي الموسرين(المقتدرين مادياً) ومتوسطي الحال في تحمل نفقات تعليم أبنائهم، وظهرت فكرة تعميم التعليم الأولي والابتدائي كمرحلة موحدة قومية، ويمكن القول: إن مجانية التعليم تحققت في عهد الخديوي إسماعيل، حيث كان يمول التعليم وخاصة الابتدائي من الميزانية العامة للدولة، ولكنه لم يكن إلزامياً، وطالما أن التعليم مجاني، فإنه من المرجح تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، و مع التناقضات التي تحدث في كل عصر والذي يليه يؤدي ذلك إلى تذبذب نسبة الأمية ما بين ارتفاع مرة وما بين انخفاض مرة أخرى، ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الأمية كانت منتشرة في تلك العصور القديمة.

٨- **في عهد الاحتلال البريطاني١٨٨٢م علي مصر:** يمكن البدء بقضية مجانية التعليم، والرأي هنا أن التعليم لم يكن مجانياً في عهد الاحتلال البريطاني، حيث

كان يتم فرض الضرائب على الشعب لدفع تكاليف التعليم، بالإضافة إلى فرض الاحتلال المصروفات الباهظة على التعليم، ويمكن القول: إن التعليم لم يكن مجانيا في عهد الاحتلال البريطاني، أما فيما يتعلق بإلزامية التعليم، فلم تتحقق الإلزامية بشكل جيد على الرغم من تعميم التعليم الأولي، ولكن لم يتم إلزام أي فئة في الحصول على التعليم، فقد كان الشعب يطالب بحق التعليم، وحاولت سلطات الاحتلال البريطاني السيطرة على مؤسسات التعليم، ومن هنا يمكن القول: إن الإلزامية لم تتحقق، وبما أن التعليم ليس مجانياً ولم يتم إلزام أي فرد في المجتمع بالحصول على حق التعليم، فيمكن استنتاج غياب تكافؤ الفرص التعليمية في عهد الاحتلال البريطاني على مصر، فتري الباحثة أن القاعدة الأساسية لمبدأ تكافؤ الفرص قائمة علي: لا مجانيه+ لا إلزامية= عدم تكافؤ الفرص، فلم يستطع كل أبناء الشعب الحصول على التعليم في حالة وجود تكاليف فعالية للتعليم فالأسر الفقيرة تعمل بكد حتى تحصل على قوت يومها، وفيما يتعلق بمحو الأمية فقد كانت الكتاتيب والتعليم الشعبي هي الوسيلة الأولى لمحو أمية أبناء الفقراء حيث كانوا يتعلمون القراءة والكتابة، وتم ذكر بعض النسب، وأوضحت تلك النسب أن الأمية ظلت منتشرة في عهد الاحتلال ولم تقل النسبة بل ارتفعت في غضون الاحتلال البريطاني على مصر.

المحور الثاني: تحليل قضايا التربية والتعليم والظروف المجتمعية المرتبطة بها بعد صدور أول دستور مصري وحتى دستور ٢٠١٩م المعدل لدستور ٢٠١٤م.

تم تناول قضايا التربية والتعليم الأربع(قضية مجانية التعليم، قضية إلزامية التعليم، قضية تكافؤ الفرص، قضية الأمية الهجائية والرقمية) مع صدور دستور ١٩٢٣م وحتى دستور ٢٠١٩م المعدل لدستور ٢٠١٤م.

تفسير النتائج المتعلقة بالمحور الثاني:

فيما يتعلق بالمحور الثاني ، كشفت نتائج الدراسة التحليلية أن:

أ- **دستور١٩٢٣م:** فعند الحديث عن قضايا التربية والتعليم بعد دستور ١٩٢٣ فيمكن القول: إن المجانية هي أكثر القضايا التي تم السعي إلي تحقيقها أكثر من

القضايا الأخرى وعلي اعتبار أنها من أهم الطرق الممهدة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وأنها أيضاً ستشكل حرزاً من الأمية المحتملة في المستقبل، ولكن على الرغم من المحاولات العديدة لتحقيق المجانية إلا أنه لم تتحقق في كل المراحل التعليمية، إذ أن الدستور قد أقر المجانية في التعليم الأولي فقط، واستمرت الطبقية في التعليم فلم يكن يستطيع الفقراء أيضاً الالتحاق بالمدارس الابتدائية وهذا ما كان عائقاً في تحقيق تكافؤ الفرص ولم تنخفض نسبة الأمية، ولم يهتم دستور ١٩٢٣ بالتأكيد علي ضرورة محو الأمية الهجائية في إحدى مواده التي بلغ عددها ١٩٦ مادة، أما الإلزام فقد تساوى بالمجانية حيث تحقق في ذات المراحل التي تحققت فيه المجانية، فلم يختلف عن موقفها بعد دستور ١٩٢٣م،التعليم مجاني وإلزامي في مرحلة التعليم الأولي وفي المكاتب العامة، ولا يمكن إنكار أنه كان هناك الكثير من المحاولات للتحسين حتي دستور ١٩٣٠م ولكن لم تنجح تلك المحاولات، واستمرت الدولة في محاولات تنفيذ مواد الدستور حتى صدر دستور ١٩٣٠م.

ب- **دستور ١٩٣٠م:** فيما يخص مجانية التعليم، نجد أن دستور ١٩٣٠م لم يشكل قراراً فاصلاً فيما يخص مجانية التعليم وإلزاميته، حيث كان يتشابه مع دستور ١٩٢٣م، فلم يختلف عنه أبداً فيما يخص قضية المجانية والإلزامية وكذلك قضية تكافؤ الفرص، فلم يشكل صدور الدستور فارقاً في أمر التعليم بل استمر التعليم في ذات الأوضاع مع المزيد من المحاولات من أجل تطبيق القوانين الواردة في الدستور، أما في ما يتعلق بمحو الأمية، ومع صدور القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ لمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية تحت قيادة الملك فاروق ملك مصر ، ظهرت أولى ملامح الاهتمام وتسليط الضوء علي قضية الأمية التي كانت منتشرة منذ قديم الأزل، فالأمية كانت ومازالت باقية، فهي دائماً ما تنجم عن كل خلل يحدث في تطبيق قوانين التعليم، بالإضافة لإهمال المشكلة حتى تتفاقم، فنجد أنه كان من الضروري تسليط الضوء علي مشكلة الأمية منذ أول دستور في مصر، حيث كانت الأمية منتشرة وبكثرة، ولكن لم يعيرها الدستور اهتماماً بين مواده.

ج- **دستور ١٩٥٦م:** ويتضح أن كل القوانين أكدت أن التعليم مجاني، و لعل بعضنا قد دفع مصروفات مدرسية أو مصروفات خاصة بالكتب الدراسية له أو لأولاده، فكيف يكون التعليم مجانياً بهذا الأمر، وحتى نتعرف علي أن دفع المصروفات جزءاً من القانون، لابد من الرجوع للمادة(٢) من القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ والتي نصت علي أن: التعليم العام بمراحله المختلفة في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة تلاميذ المرحلة الابتدائية بأي نوع من الرسوم مقابل ما يقدم له من خدمات تعليمية أو تربوية، ويجوز تحصيل رسوم مقابل الخدمات الإضافية بالنسبة لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية يحددها قرار وزير التربية والتعليم أي أن التلميذ لا يدفع أي رسوم مقابل ما يتلقاه من تعليم، ولكن الكتب الدراسية لا تندرج تحت هذه الخدمات فهي خدمات إضافية، لكل المراحل حتى المرحلة الابتدائية، وترى الباحثة أنه من العسير تحقيق المجانية بشكل كلي، فالدولة وحدها غير قادرة علي الإنفاق علي التعليم. فمصادر الإنفاق علي التعليم تتمثل في:(عليوة، ٢٠١٥،ص٢٠٤-٢٠٥)

١- الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد به كل ما يتم إنتاجه على أرض الوطن من سلع وخدمات من خلال المقيمين داخل الوطن، كما يعد إجمالي القيم المضافة من جانب المنتجين المقيمين داخل الدولة مضافاً إليها الضرائب التي يتم فرضها علي المنتجات.

٢- الإيرادات العامة: ويقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مثل الضرائب والرسوم والغرامات والأملاك التي لا ورث لها، بالإضافة إلي دخل المشروعات العامة والقروض والإعانات، بالإضافة إلي الثمن العام ويقصد به المقابل الذي تتقاضاه الدولة نظير قيامها بإنتاج وبيع السلع بهدف إشباع الحاجات الخاصة(لطفي،١٩٨٣،ص٨٨).

وقد تبين أن التعليم العام الذي كان يسير نحو الاتجاه الصحيح الذي يكفل تحقيق تكافؤ الفرص بالإمكانات المتاحة، حيث أن تكافؤ الفرص من القضايا التي دعمها وأكد عليها الدستور قبل التعليم. أما قضية الأمية فلازالت علي هامش القضايا التي عنيت بها الدولة وأشارت إليها في الدستور، بالرغم من أنها من أكبر المشكلات

التي تؤثر علي الحياة في كافة جوانبها، ولا يمكن القول: إن الدولة تجاهلت الأمية تماماً بعدم ذكرها في الدستور ولكن اهتمت بهذه القضية في القوانين، حتى صدر القانون رقم(٦٧) لسنة ١٩٧٠ بشأن تعليم الكبار ومحو الأمية، والذي أكدت فيه المادة(١) علي أن: تعليم الكبار ومحو الأمية مسؤولية قومية ويتم تنفيذه من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي، كما أكدت المادة (٢): أن جميع المواطنين الأميين الذين تتراوح أعمارهم بين سن الثامنة والخامسة والأربعين، وغير المقيدين في أية مدرسة، ولم يصلوا في تعليمهم إلى مستوى نهاية الفصل الرابع الابتدائي، ملزومون بأحكام هذا القانون. وصدر بعد ذلك الدستور الذي وضع قضية الأمية من أولوياته.

د- دستور ١٩٧١م: فلم يسهم دستور ١٩٧١م فقط في الاهتمام بالمجانية والإلزام فقط، وإنما كان يؤكد علي هاتين القضيتين لتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم، حتي و إن جاءت المادة (٨) معممة علي كافة الحقوق الإنسانية، ولكن يظل التعليم من أولى الحقوق التي يسعي لها الإنسان، وقد أشارت المادة (٨) من هذا الدستور إلي أن: تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، فلم يخصص الدستور تكافؤ الفرص التعليمية وإنما شملت جميع الفرص، كتكافؤ الفرص التعليمية والصحية والوظيفية وغيرها من الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها أفراد المجتمع صغيرهم وكبيرهم، ويعد دستور ١٩٧١م أول دستور وردت فيه قضية الأمية، كما صدر القانون رقم(٨) لسنة ١٩٩١م، بإنشاء الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار(وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية، وهي المسؤولة عن الأمور التعليمية والتنفيذية التي ستطلبها محو الأمية وتعليم الكبار)، وتم إنشاء الهيئة لمجموعة من الأسباب تتلخص في:(الهيئة العامة لتعليم الكبار،٢٠١٤،ص١٣)

- ☒ أن التعليم حق لكل مصري، وأنه ينبغي أن يبقى متعلماً كل من بقي علي قيد الحياة.
- ☒ أن محو الأمية سيسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

هـ- دستور ٢١٠٢م: نصت المادة(٥٨) في دستور علي أن لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية،

وهو إلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، وتتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة لمد الإلزام لمراحل أخرى. وبذلك أقر الدستور علي المجانية الإلزامية في نص واحد مما يؤكد الارتباط الوثيق لتلك القضيتين. ثم أشارت المادة(٩) من الدستور ذاته إلى: التزام الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، دون تمييز، فقد شجعت الدولة علي تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة التعليمية بين الأفراد، حتى وإن ورد مبدأ تكافؤ الفرص في مادة مستقلة، إلا أن الدولة عملت وبجهد ما يساعد علي تحقيق تكافؤ الفرص بدعم المجانية والإلزامية في التعليم. وأكدت المادة(٦١) في دستور ٢٠١٢م أن تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء علي الأمية وتجفيف منابعها لكافة الأعمار من الذكور والإناث، وتتولي تنفيذها بمشاركة المجتمع خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور.

و- دستور ٢٠١٤م: استحدثت الدولة بعض القرارات بخصوص التعليم كما في المادة ١٩ من دستور ٢٠١٤م، حيث قامت الدولة بمد الإلزام لمرحلة التعليم الثانوي، فأصبح التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله مجانياً وإلزامياً، كما تم تخصيص جزء من الناتج القومي للإنفاق علي التعليم، مما يؤكد اهتمام الدولة الكبير بالتربية والتعليم وسعيها للارتقاء بالتعليم ككل. وأكدت المادة (٩) علي تدعيم الدولة لتكافؤ الفرص دون تمييز بين الأفراد، حتي وإن كان الدستور يعني تكافؤ الفرص في كافة الحقوق الإنسانية، إلا أنه إن تم قياسها علي التعليم بشكل مستقل، فسوف تتجلى مظاهر تحقيق الدولة بتكافؤ الفرص في التعليم خاصة بعد التأكيد علي المجانية، ومد الإلزام حتى المرحلة الثانوية، وتخصيص قدر من الناتج القومي لتدعيم التعليم والإنفاق عليه.

وقد قسم دستور ٢٠١٤م الأمية إلي أمية هجائية وأمية رقمية، وقد كانت للدولة جهود في كلا النوعين، فالأمية الهجائية قضية مطروحة للبحث والنقاش منذ قديم الأزل ولكن الأمية الرقمية حديثة الظهور نتيجة لإدخال التكنولوجيا في التعليم منذ وقت ليس بالبعيد. وتم وضع خطة تحت مسمى الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار(٢٠١٤-٢٠٣٠) والتي تم وضعها في عام ٢٠١٤ أن الدولة تسعي للقضاء علي الأمية عن طريق مجموعة من البرامج التي تساعد علي التخلص من

الأمية خاصة الهجائية وإعلان أن مصر خالية من الأمية في عام ٢٠٣٠م. أما فيما يتعلق بالأمية الرقمية، فقد بدأت الدولة في إدخال التكنولوجيا في التعليم منذ عهد الرئيس حسني مبارك، واستكملت الاهتمام باستمرار التطور التكنولوجي في التعليم، وكما أوضحت دراسة(صبحي،٢٠٢٣،ص ص١٤٤-١٤٥).

ز- **دستور ٢٠١٩ المعدل لدستور ٢٠١٤م:** في الحقيقة أن هذا الدستور هو دستور ليس مستقلاً، وإنما هو دستور ٢٠١٤ مضافة له بعد التعديلات ليس في مجال التعليم وإنما في مجالات أخرى، حيث نجد أن المواد التي تختص بقضايا التربية والتعليم(المجانية- الإلزامية -تكافؤ الفرص- الأمية الهجائية والرقمية) وردت نصاً في دستور ٢٠١٩م المعدل لسنة ٢٠١٤م، تماماً كما وردت في دستور ٢٠١٤م.

المحور الثالث: بعض المشكلات التي تواجه قضايا التربية والتعليم .

تم تناول أبرز المشكلات التي تواجه قضايا التربية والتعليم .

تفسير النتائج المتعلقة بالمحور الثالث:

١) **مشكلات تتعلق بمجانية التعليم:** والتي تتلخص في تفشي الدروس الخصوصية بين طلاب مرحلة التعليم الأساسي بالإضافة إلي انتشار المدارس الخاصة والدولية والتجريبية ذات المصروفات المرتفعة والتي تخرج التعليم من طور المجانية.

٢) **مشكلات تتعلق بإلزامية التعليم:** والتي تتمثل في التسرب المدرسي للطلاب في مرحلة التعليم الأساسي والتي تؤدي إلي ظهور مشكلة أخرى وهي مشكلة الهدر التعليمي، حيث يكون المخرجات من التعليم أقل بكثير من المدخلات بالإضافة لهدر الأموال التي يتم إنفاقها من أجل تعليم المتسربين تعليماً مجانياً.

٣) **مشكلات تتعلق بتكافؤ الفرص:** وتتمثل في تأثر قضية تكافؤ الفرص بالإخلال بتحقيق مجانية التعليم وتفشي الدروس الخصوصية واتجاه الأغنياء للتعليم الخاص، بالإضافة إلي مشكلة التسرب والهدر التعليمي، مما يجعل تحقيق تكافؤ الفرص أمراً مستحيلاً، نعلم جيداً أن الدساتير أقرت بتحقيق تكافؤ الفرص، ولكن علي أرض الواقع لا يمكن تحقيقها في ظل العديد من التحديات الاجتماعية

والاقتصادية الموجودة في المجتمع المصري، فالمجتمع المصري تتفاوت طبقاته، لذا تعد المشكلات التي تخص المجانية والإلزامية هي ذاتها المشكلات التي تؤثر في تحقيق تكافؤ الفرص.

٤) **مشكلات تتعلق بالأمية الهجائية والرقمية:** من أحد الأسباب التي تعمل علي زيادة نسبة الأمية الهجائية هو مشكلة التسرب المدرسي كما ذكرناها سابقاً، حيث يعمل التسرب علي زيادة حجم الأمية، لأن الطفل يتسرب في مرحلة التعليم الأساسي وربما لا يلتحق للمدرسة نتيجة لضعف الاستيعاب داخل المدارس، حيث تتزايد الكثافة الطلابية داخل الفصول، فتصبح القدرة الاستيعابية للمدرسة قليلة جداً، ونظراً لانخفاض أعداد المدارس نسبة للطلاب، فيحدث التسرب الذي يجعل من الأمية نبتة تُسقى بالقصور الموجود في العملية التعليمية. أما الأمية الرقمية، فكانت الدولة تبذل الجهود للحد منها، ولا تزال الدولة في سعي دائم لمحاربة الأمية بكافة أشكالها.

توصيات الدراسة:

من خلال مراحل الدراسة من إطارها النظري عن قضايا التربية والتعليم في الدساتير المصرية، وما كشفته من واقع تلك القضايا ومن خلال الدراسة النظرية والتحليلية، أمكن للباحثة محاولة تقديم عدد من التوصيات منها ما يلي:

- توضيح أهمية قضايا التربية والتعليم التي أشارت إليها الدراسة الحالية، بالإضافة إلي تحفيز اهتمام الفئات المعنية بمعالجة قضايا التربية والتعليم.
- متابعة قضايا التربية والتعليم بصفة مستمرة والسعي لإزالة الفجوات التي تعيق مصلحة التربية والتعليم.
- الاستفادة من خبرات بعض الدول في تنمية ومواجهة متطلبات المجتمع.
- التعاون بين جميع أركان العملية التعليمية لمواجهة المشكلات التي تؤثر سلباً علي التعليم وتضعف من قيمته ومكانته السامية.

قائمة المراجع

- **الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.**(٢٠١٤م). الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار(٢٠١٤-٢٠٣٠م).

- **بسيوني، محمود شريف، و هلال، محمد.**(٢٠١٢م).الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة، دار الشروق.

- **سوريال، عزيز.**(١٩٤٨م).الرهبنة القبطية. رسالة تصدرها جمعية مارمينا العجمي بالإسكندرية، مايو.

- **صبحي، هبة.**(٢٠٢٣). الأمية المعلوماتية في عصر التحول الرقمي: دراسة تحليلية، رؤية مستقبلية. كلية التربية، جامعة دمنهور، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، مج١٥، ع٤، ج١.

- **عليوة، زينب توفيق السيد.(٢٠١٥م).** العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق علي جمهورية مصر العربية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة المستقبل، المجلة العربية للإدارة، مج(٣٥)، ديسمبر.

-**عيد، سعاد محمد.**(٢٠١٤م). الدستور المصري والاهتمام بقضايا التعليم (الواقع وضمانات الحماية). كلية التربية، جامعة الزقازيق، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع ٨٥، الجزء الأول، أكتوبر،٢٠١٤.

- **لطفي، علي.**(١٩٨٣م). اقتصاديات المالية العامة. مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة.

- **مدكور، عمرو محمد فرج.**(٢٠١٧).اللغة والدستور: دراسة موقف الدساتير من اللغة. جامعة طنطا، كلية الآداب، المجلة العلمية بكلية الآداب، الجزء ٢،ع ٣٠،يناير

رؤيتنا

أن نكون دورية علمية متميزة متخصصة في نشر المقالات والبحوث التربوية والنفسية. نسعى إلى التميز في نشر الفكر التربوي المتجدد والمعاصر، والإنتاج العلمي ذي الجودة العالية للباحثين في مجالي: التربية وعلم النفس، بما يعكس متابعة المستجدات، ويحقق التواصل بين النظرية والتطبيق.

رسالتنا

نشر وتأصيل الثقافة العلمية بين المتخصصين في المعاهد والمؤسسات العلمية المناظرة والمختصين من التربويين في الميدان التربوي من المعلمين والقيادات التربوية والباحثين، والارتقاء بمستوى الأداء في مجال التدريس والبحث العلمي من خلال نشر الأبحاث المبتكرة وعرض الخبرات الإبداعية ذات الصلة بهذا المجال، وإيجاد قنوات للتواصل والتفاعل بين أهل التخصصات المختلفة في الميدان التربوي على المستوى المحلي، والعربي، والدولي، مع تأكيد التنوع والانفتاح والانضباط المنهجي، ومتابعة الاتجاهات العلمية والفكرية الحديثة في المجال التربوي ونقلها للأوساط التربوية في مستوياتها المختلفة بغرض المساهمة في صناعة المعرفة.

سياستنا

إتاحة فرص للنشر والتداول على المستويات المحلية، والإقليمية، والقومية، وذلك للإنتاج العلمي للباحثين على اختلاف درجاتهم وتخصصاتهم، وللتجارب الناجحة للممارسين في الميدان التربوي.والعمل على تنويع الإنتاج المنشور ليجمع بين الفكر والتنظير، والتجارب الفعلية والممارسات الأدائية.واتخاذ الإجراءات اللازمة، والتواصل مع الجهات المعنية لنقل المنشور من الأوراق إلى ميدان العمل.والحرص على الوضوح والمصداقية والتواصل الدائم مع الباحثين والمؤسسات والميدان التربوي.